جمعية أكنان
الخيـــريـــة

سياسة آلية الرقابة والإشراف على الجمعية

جمعية أكنان الخيريـــة

بطـاقة السيـاسة

الهدف من السياسة:

تُعد سياسة آليات الرقابة والإشراف ركيزة أساسية ضمن متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية. تهدف هذه السياسة إلى تحديد وتوضيح المسؤوليات والصلاحيات الإدارية، مما يعزز من إحكام ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات. يساهم ذلك بفعالية في الوقاية من مخاطر الفساد والاحتيال، ويضمن في الوقت ذاته تطوير وتحسين العملية الإدارية الشاملة.

نطاق السياسة:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقًا للأنظمة.

المعنيين:

جميع منسوبي الجمعية الذين لهم ارتباط مباشر بالجمعية ويعملون تحت إدارتها وإشرافها.

رقم النسخة	تاريخ التعديل	الاعتماد	تاريخ الاعتماد
1	21/09/2025	مجلس الإدارة	28/09/2025

جـدول المحـتويـات

العنـــوان	رقم الصفحـــة
أولًا: آليات الرقابة	3
ثانيًا: المبادئ الأساسية للرقابة	4
ثالثًا: المسؤوليات	4

أولًا: آليات الرقابة

تعتمد الجمعية في ممارسة الرقابة والإشراف على الآليات التالية:

1. التقارير الإدارية (الرقابة التتبعية): تُشكل التقارير الإدارية أداة محورية لتقييم أداء الجمعية، وتُوجه بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة، كونه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات التصحيحية واتخاذ الإجراءات اللازمة. يجب إعداد هذه التقارير بصفة دورية ومنتظمة، وبطريقة واضحة ومهنية، وتشمل:

- التقارير الدورية: هي تقارير منتظمة تُقدم من العاملين إلى مديريهم المباشرين، وقد تكون يومية، أسبوعية، شهرية، فصلية، أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو عند إنجاز مشروع بالكامل.
- تقارير سير الأعمال الإدارية: تُقدم هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا، وتتضمن ملخصاً لأنشطة الإدارات المختلفة وأبرز الإنجازات المحققة.
- تقارير الفحص والتحليل: تُعد هذه التقارير بهدف تحليل الظروف المتعلقة بالمشاريع السابقة واللاحقة، لتقديم الدعم اللازم للإدارة العليا في اتخاذ القرارات التوجيهية السليمة.
- تقارير قياس كفاءة العاملين: تُعد هذه التقارير بشكل دوري من قِبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم. تتضمن قياس القدرات، وتقديم توصيات لتطويرها، وتقييم مستوى التعاون مع فريق العمل، بالإضافة إلى معايير واضحة أخرى تتناسب مع طبيعة عمل الجمعية.
- المذكرات والرسائل المتبادلة: تُستخدم هذه المراسلات بين الإدارات والأقسام لتوثيق وحفظ الملفات، المعلومات، والبيانات، لتسهيل الرجوع إليها لأغراض المتابعة والتقييم.

2. التقارير الخاصة (آليات رقابية إضافية):

تُكمل التقارير الخاصة آليات الرقابة الإدارية، وتتضمن:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية بشكل مستمر.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات الداخلية.
- مراقبة السجلات المحاسبية والإجراءات الداخلية.
- مراقبة سير العمل وفق معايير نظام الجودة المعتمد.
- تقييم ومراجعة المشاريع بعد إنجازها أو خلال مراحلها.

ثانيًا: المبادئ الأساسية للرقابة

تُبنى آليات الرقابة والإشراف في الجمعية على المبادئ التالية:

1. مبدأ التكاملية: يضمن التكامل بين أنظمة الرقابة وأساليبها مع الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية للجمعية.
2. مبدأ الوضوح والبساطة: يهدف إلى تصميم نظام رقابي سهل الفهم والتطبيق من قِبل جميع العاملين والمنفذين، بما يسهم في التطبيق الناجح وتحقيق النتائج المرجوة.
3. مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء: يؤكد على ضرورة فعالية نظام الرقابة في كشف الانحرافات والأخطاء والتبليغ عنها بسرعة، مع تحديد أسبابها لمعالجتها وتصحيحها فورًا.
4. مبدأ الدقة: يُعد توفر المعلومات الدقيقة وموثوقية مصادرها أمرًا بالغ الأهمية للإدارة العليا، حيث إنها تُشكل أساسًا لاتخاذ القرارات الصائبة والتوجيه السليم والإجراءات المناسبة. إن أي نقص في الدقة قد يُعرض الجمعية لمخاطر أو تحديات.

ثالثًا: المسؤوليات

تُطبق هذه السياسة ضمن جميع أنشطة الجمعية. ويجب على جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وكذلك على هذه السياسة. يتوجب عليهم الإلمام التام بمحتواها، والتوقيع عليها كإقرار بالالتزام، والتقيد بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية مسؤولية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة من هذه السياسة.